هل ثمة "خطر سوفياتي"؟ نعم! ولكنه خطر على سياسة الحرب.

الدعاية البرجوازية
عهدها لاثارة الرعب بين
بخرافة حول "خطر
زعامة ان "موسكو تعرقل
وهدف هذه الحملة
في الولايات المتحدة
الشمالي الاطلسي الاخرى
بين الناس وحملهم
زيادة النفقات العسكرية.
يعترف بان هذه
الاشتراكية قد استطاعت ان
رأيها على الراي العام،
التحضير السياسي
والنفسي للحرب. ان شين
الزعيم البارز الحائز على
العالمية من اجل
بين الشعوب" وجائزة
حق عندما يقول "ان
النزعة العسكرية
الصناعي العسكري — وقد
الاعلام لسيطرتهما —
ارهاب السكان بتلفيقات
من "عدو كامن"، وذلك
تامين زيادة النفقات
وضمان مصالحهما الذاتية

بضعة اسئلة في هذا
هل يمكن ان تهدد السلم
بسبب قواتها من مواقع دفاعية
من طرف واحد وليست لديها
عسكرية في اراض اجنبية؟
يمكن ان تهدد السلم دولة
اقتراحا تلو اقتراح لانهاء سباق
وخطر تطوير وسائل جديدة
ام يمكن ان تهدد السلم
اندلعت خلال السنوات الخمس
السنين الماضية ما يزيد على مائة
سلمية ملموسة تقع بين
الفردية لحظر الاسلحة
النووية — الحرارية ايضا،
السلاح العام والكامل؟

الحقيقة الماثلة في كون
السوفياتي كان مثابرا في
سياسة سلمية تتجلى بوضوح
دراته في السياسة الخارجية
تمر هلسنكي، فلنذكر بعض
مبادرات.

١٩٧٥

قدم الاتحاد السوفياتي في
الثلاثين للجمعية العامة للامم
دة (١٦ ايلول — سبتمبر — ١٧
الاول — ديسمبر) اقتراحين
حظر تطوير وصنع انواع
من اسلحة الدمار الشامل
جديدة لمثل هذه الاسلحة"
ول عقد معاهدة بصدد الحظر
والشامل لتجارب الاسلحة
سة".

مع الاقتراح الاول من الحقيقة
في ان سرعة التقدم العلمي
تجعل من الممكن ظهور انواع
من حيث الاساس من اسلحة
الشامل في المستقبل القريب
لاقتراح الثاني يعني ان كل
من الاطراف الموقعة على
ة يجب ان يتعهد بحظر اية
للاسلحة النووية ويتعهد
لة دون اجرائها وبالامتناع
في اى مكان خاضع لسلطته
..

١٩٧٦

م الاتحاد السوفياتي في
الحادية والثلاثين للجمعية
لامم المتحدة (٢١ ايلول —
٢٢ كانون الاول — ديسمبر)
حول ابرام معاهدة عالمية
عدم استخدام القوة في
الدولية" كما عرض مسودة
ه المعاهدة. ومدفها الاساسي
مبدأ عدم استخدام القوة
المنصوص عليه في ميثاق الامم
المتحدة عنصرا عضويا في سياسة
جميع الدول وقانونا فعالا في الحياة
الدولية. وورد في المسودة ان
استخدام الاسلحة — سواء كانت نووية
ام تقليدية — يجب استبعاده كليا في
العلاقات بين الدول. وفي الوقت
نفسه فان مسودة المعاهدة، التي
تنطلق من قواعد القانون الدولي
المقبولة بوجه عام، لم تمس حق
الشعوب المشروع في النضال من اجل
تحررها الوطني والاجتماعي.

وكانت مبادرة الاتحاد السوفياتي
الثانية في الدورة الحادية والثلاثين
للجمعية العامة مذكرة حول انهاء
سباق التسلح وحول نزع السلاح...

وحددت المذكرة الخطوط
الرئيسية التالية لعمل يتم الاتفاق
عليه:

انهاء سباق التسلح النووي وتخفيض
الاسلحة النووية ثم تصفيتها فيما بعد
وحظر تجاربها وتعزيز نظام عدم
انتشار الاسلحة النووية، وحظر
الاسلحة الكيماوية وتحطيمها، وحظر
تطوير انواع جديدة وانظمة جديدة
لاسلحة الدمار الشامل، وتخفيض
القوات المسلحة والاسلحة التقليدية
واقامة مناطق سلمية في المحيط
الهندي ومناطق اخرى، وتخفيض
الميزانيات العسكرية.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٧٦، قدم الاتحاد السوفياتي مع
بلدان المنظومة الاشتراكية الاخرى
الموقعة على معاهدة وارسو
اقتراحايان توقع دول هلسنكي على
معاهدة حول عدم البدء باستخدام
الاسلحة النووية ضد بعضها البعض،
وبان تعلق تلك المواد في معاهدة
وارسو وحلف شمالي الاطلسي، والتي
تسمح بتوسيع عضويتهما..

١٩٧٧

اقترح الاتحاد السوفياتي في
الدورة الثانية والثلاثين للجمعية
العامة للامم المتحدة (٢٠ ايلول —
سبتمبر — ١٢ كانون الاول — ديسمبر)
النظر في المسالة الهامة والملحة
"حول تعميق الانفراج الدولي
وتعزيزه ودور خطر حرب نووية".
وقدم مسودة "بيان حول تعميق
الانفراج الدولي وتعزيزه" ومشروع
قرار "حول دور خطر حرب نووية".

واحتوت الوثيقة الاولى على
نداء الى الدول بتامين اسرع تسوية
سلمية ممكنة للنزاعات القائمة
وتخفيض المواجهة العسكرية وازالة
بقايا النظام الاستعماري
والعنصرية
والابارتهيد. واعادة تركيب العلاقات
الاقتصادية الدولية على اساس
ديمقراطي عادل.

واكدت الوثيقة الثانية على
الحاجة الماسة لاقامة علاقات بين
جميع الدول. لا سيما الدول النووية
من شانها ان تؤدي الى تخفيض
خطر الحرب النووية ثم ازالته نهائيا

١٩٧٨

قدم وفد الاتحاد السوفياتي في
الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم
المتحدة، المكرسة لنزع السلاح
(٢٣ ايار — مايو — ٣٠ حزيران —
يوليو) مجموعة من الاقتراحات "
حول الطرق العملية لانهاء سباق
التسلح" وقد نصت على ما يلي:
اولا: توجيه الجهود الرئيسية
لجميع الدول نحو وقف سباق التسلح
النووي ومن ثم نقضه بالامتناع عن
صنع الاسلحة النووية وتخفيض
المخزون منها تدريجيا حتى ازالته
نهائيا، وتبني الدورة لقرار مبدئي
حول عقد مفاوضات حول نزع السلاح
النووي

ثانيا: حظر انتشار الاسلحة النووية،
وحل قضية عدم استخدامها ضد
الدول غير النووية، وتوسيع التعاون
الدولي في اكتشاف موارد وانواع
جديدة للطاقة لا تشمل نمو الخطر
النووي.

ثالثا: حل قضية عدم وضع اسلحة
نووية في اراضي الدول التي لا توجد
فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت
الحاضر..

رابعا: حظر تطوير انواع وانظمة
جديدة لاسلحة الدمار الشامل
والقيام بعمل عالمي للحيلولة دون
ظهور اسلحة نيوترونية او انتاجها.

خامسا: اختتام المفاوضات حول
انهاء سباق التسلح، الجارية على
مستوى ثنائي ومنطقي وعالمي،
بصورة ناجحة وفي القرب وقت ممكن.

سادسا: — تعزيز المعاهدات
والاتفاقيات الدولية الفعالة الهادفة
الى الحد من سباق التسلح، ودعوة
الدول الاعضاء في الامم المتحدة
التي لم توقع عليها بان تفعل ذلك

سابعا: تخفيض الميزانيات العسكرية
بالاتفاق فيما بين الدول التي تتمتع
باكبر الطاقات الاقتصادية والعسكرية،
بما في ذلك جميع الاعضاء الدائمين
في مجلس الامن، حول اجراءات
ملموسة لتخفيض هذه الميزانيات
بصورة مطلقة بدلا من تخفيضها
بالنسبة المئوية التي اعترض عليها
عدد من البلدان بالاشارة الى
استحالة المقارنة بين الميزانيات
العسكرية.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٧٨، اقترح الاتحاد السوفياتي
مع بلدان معاهدة وارسو الاخرى
سلسلة من الاجراءات في مجال
الانفراج العسكري. نصت على الدعوة
لتنفيذ الاقتراح القاضي بان تتعهد
جميع بلدان هلسنكي بعدم بدء اي
منها باستخدام الاسلحة النووية ضد
الاخرى، وعدم توسيع عضوية حلف
شمالي الاطلسي ومعاهدة وارسو،
وتخفيض القوات العسكرية المشاركة
في المفاوضات لكل من الطرفين في
اوروبا الى (٥٠٠٠٠) — (٦٠٠٠٠)
عسكري، وتوسيع نطاق اجراءات بناء
الثقة المتفق عليها في هلسنكي
لتشمل منطقة البحر الابيض المتوسط.

وفي الدورة الثالثة والثلاثين
للجمعية العامة للامم المتحدة (١٩
ايلول — سبتمبر — ٢١ كانون الاول —
ديسمبر — ١٩٧٨ و ١٥ — ٢٩ كانون
الثاني — يناير ١٩٧٩) اقترح وفد
الاتحاد السوفياتي مناقشة قضية
"عقد معاهدة دولية حول تعزيز
الضمانات لامن الدول غير النووية"
كما قدم الاتحاد السوفياتي في تلك
الدورة اقتراحا حول عدم وضع
اسلحة نووية في اراضي الدول التي
ليست لديها مثل هذه الاسلحة في
الوقت الحاضر.

١٩٧٩

قام الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه
في معاهدة وارسو بعمل واسع النطاق
بصورة استثنائية في تشرين الاول
(اكتوبر) ١٩٧٩. وقد تمثل في
سلسلة اقتراحات لتعميق عملية
الانفراج الدولي على نحو ما ورد في
خطاب ليونيد بريجينيف في برلين
٦ تشرين الاول (اكتوبر).
وتتلخص هذه الاقتراحات فيما يلي:

اولا. خلافا لمخططات الولايات
المتحدة وحلف شمالي الاطلسي
بوضع انواع جديدة من الصواريخ
النووية الامريكية متوسطة المدى في
اوروبا الغربية، عبر الاتحاد
السوفياتي عن استعداده لتخفيض
الكمية الحالية من الاسلحة النووية
متوسطة المدى الموضوعة في مناطقه
الغربية، شريطة ان لا يعزز حلف
شمالي الاطلسي "اسلحته الاوروبية —
الستراتيجية".

ثانيا: قرر الاتحاد السوفياتي من

طرف واحد ان يسحب من اراضي
جمهورية المانيا الديمقراطية
(٢٠٠٠٠) من القوات العسكرية
والف دبابة وكمية معينة من الاسلحة
الاخرى خلال سنة واحدة، وذلك
لاخراج محادثات فيينا حول تخفيض
القوات والاسلحة في اوروبا الوسطى
من ورطتها. وقد نفذ الاتحاد
السوفياتي وعده فعلا.

ثالثا: قدم الاتحاد السوفياتي
اقتراحات في سبيل مواصلة
توسيع اجراءات بناء الثقة في اوروبا
وهو مستعد للوصول الى تفاهم بان
يكون الاخطار الاولي حول المناورات
العسكرية واسعة النطاق للقوات البرية
المنصوص عليه في وثيقة هلسنكي
الختامية، قبل فترة اطول، وليس
من مستوى المناورات التي يشترك
فيها (٢٥٠٠٠) عسكري بل من
مستوى المناورات التي يشترك فيها
(٢٠٠٠٠) عسكري فصاعدا، والاتحاد
السوفياتي مستعد ايضا لعدم القيام
باية مناورات عسكرية تشمل ما يزيد
على (٤٠٠٠٠ — ٥٠٠٠٠) عسكري
شريطة ان يكون هذا الاستعداد
متبادلا.

وانطلاقا من الرغبة في اعطاء
زخم لمحادثات فيينا حول تخفيض
الاسلحة والقوات في اوروبا الوسطى،
قدمت البلدان الاشتراكية في حزيران
(يونيو) ١٩٧٩ مجموعة جديدة من
الاقتراحات، تنص بشكل خاص على
تخفيض القوات الى مستويات جماعية
متكافئة ليبلغ قوام القوات
(٧٠٠٠٠) عسكري بالنسبة لكل
من مجموعتي بلدان حلف شمالي
الاطلسي ومعاهدة وارسو.

وفي الدورة الرابعة والثلاثين
للجمعية العامة للامم المتحدة (١٨
ايلول — سبتمبر ١٩٧٩ — ٧ كانون
الثاني — يناير ١٩٨٠) اقترح
الاتحاد السوفياتي ان يضاف الى
جدول الاعمال البند "حول عدم
السماح بسياسة النهيمنة في العلاقات
الدولية" وقدم مشروع قرار لتنظر
فيه الدورة.

١٩٨٠

كان من بين الاعمال الرئيسية
في مجال السياسة الخارجية في عام
١٩٨٠ المبادرة التي قدمها الاتحاد
السوفياتي مع بلدان معاهدة وارسو
الاخرى في ايار (مايو) حول عقد
اجتماع قمة لرؤساء الدول من جميع
مناطق العالم في المستقبل القريب.
ويمكن لمثل هذا الاجتماع ان يركز
على قضية ازالة بؤر التوتر الدولي
والحيلولة دون وقوع حرب.

وقدمت الدول الاشتراكية
المشاركة في محادثات فيينا
اقتراحات هامة جديدة في تموز
(يوليو) ١٩٨٠. وكان من بينها
اقتراح بتخفيض القوات الامريكية بـ
(٠٠٠ ١٣) والقوات السوفييتية بـ
(٠٠٠ ٢٠). بالاضافة للفصيل الذي
تم سحبه من طرف واحد من جمهورية
المانيا الديمقراطية.

كما اقترحت ان لا يكون لاى بلد
قوات مسلحة في اوروبا الوسطى تزيد
على ٥٠ بالمئة من اجمالي
المستويات الجماعية المقدرة بـ
(٠٠٠ ٩٠٠) عسكري لكل من
التكتلين السياسيين — العسكريين.

وتجدر الاشارة ايضا الى مبادرة
سلمية اخرى من الاتحاد السوفياتي
وهي بالتحديد المبادرة التي قدمها
ليونيد بريجنيف في الاجتماع
السوفياتي — الالماني الغربي في
موسكو في تموز (يوليو) ١٩٨٠
بمناقشة المسائل المتعلقة بالصواريخ
النووية متوسطة المدى في اوروبا
والاسلحة النووية الامريكية الموضوعة
في قواعد متقدمة، على ان تتم
المناقشة في آن واحد وبصلة عضوية.

وفي الدورة الخامسة والثلاثين
للجمعية العامة للامم المتحدة التي
افتتحت في ١٦ ايلول (سبتمبر)
١٩٨٠، اقترح الاتحاد السوفياتي ان
تضاف الى جدول الاعمال مسالة هامة
وملحة "حول بعض الاجراءات الملحة
للتقليل من خطر الحرب"، وارفق
اقتراحه بمشروع قرار يدعو الى عدم
توسيع التجمعين العسكريين —
السياسيين القائمين وعدم اقامة
تكتلات اخرى جديدة. كما يدعو
القرار الى تحقيق ضمانات اقوى لامن
الدول غير النووية.. ولتسهيل بلوغ
هذا الهدف يدعو الاتحاد السوفياتي

جميع الدول النووية الى الوصول الى
اتفاق والامتناع عن اجراء اية
تفجيرات نووية لمدة عام.

وكانت مبادرة ليونيد
بريجينيف السلمية حول منطقة
الخليج، من آخر المبادرات السلمية
السوفياتية على الصعيد العالمي،
وعلى الرغم من المعارضة الاميركية
لهذه المبادرة وانجرار بعض دول
تلك المنطقة وراء الموقف الاميركي
فان سحب الجيوش والاساطيل
الاميركية من الخليج سيبقى مطلبا
اساسيا للشعوب العربية التي عبرت
المبادرة السوفياتية عن مصالحها
الحقيقية..

من هذه الحقائق المذكورة،
يتضح لكل طرف غير متحيز ان
الاتحاد السوفياتي، ظل يعمل دون
كلل لوقف سباق التسلح وازالة خطر
الحرب، وتعزيز قضية السلم، وتظهر
الوقائع ان "الخطر السوفياتي" هو
خطر بالنسبة لسياسة الحرب
الامبريالية وسياسة تصعيد سباق
التسلح ومقاومة التوتر الدولي..

بتصرف عن حملة قضايا السلم والاشتراكية
ومصادر اخرى